

الأمل في خضم الصعوبات المستمرة: تحقيق في التحديات التي تعوق فرص التمكين الاقتصادي للمرأة في اليمن

لينا محمد عبده الأغبري أنور حسن عبد الله عثمان
معهد المصرفية والمالية الإسلامية، أستاذ مساعد، معهد المصرفية والمالية الإسلامية،
الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا. الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا.
lina.alaghbari@live.iium.edu.my anwarhasan@iium.edu.my

عزمان محمد عمر

أستاذ مشارك، معهد المصرفية والمالية الإسلامية،

الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا.

azmann@iium.edu.my

تاريخ الإرسال: 2021/07/21 تاريخ القبول: 2022/05/18

المستخلص

تمكين المرأة اقتصاديًا من القضايا المهمة من أجل تحقيق نمو شامل ومستديم، ومن أكثر الوسائل فاعلية للنهوض بدور المرأة في المجتمع؛ لذا يُعدُّ طوق نجاة لإخراج المرأة اليمنية إلى طور الحياة الاقتصادية، ولكن الفرص الاقتصادية المتاحة لها محدودة للغاية، وذلك لكثير من التحديات التي تواجه تمكينها اقتصاديًا، ومن ثم هدف هذا البحث إلى معرفة منظور المرأة اليمنية تجاه أهم تلك التحديات والصعوبات، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، واستند إلى بيانات أولية جُمعت بالاستبانة، وبيانات ثانوية جُمعت من خلال البحوث والتقارير الرسمية وغيرها من المصادر ذات الصلة بموضوع البحث، وتوصلت النتائج إلى أن الأمية المالية للمرأة والعادات والتقاليد السلبية في المجتمع من أهم التحديات التي تواجه تمكين المرأة اليمنية اقتصاديًا من منظورها بنسبة 56٪ و52٪ على التوالي، مع تفاوت النسب في سائر التحديات والصعوبات، في حين أظهرت نسبة 2٪ من

الأغبري، لينا محمد عبده و عثمان، أنور حسن عبد الله و عمر، عزمان محمد

إجمالي أفراد العينة - وتعدادها 421 امرأة - تحديات وصعوبات أخرى تعوق عملية التمكين الاقتصادي للمرأة في اليمن، ومن أهمها أن لا انتشار كافيًا للمؤسسات المالية الإسلامية، وعليه أوصى البحث بأهمية فرض إلزامية التعليم، والبدء بالتصحيح التدريجي للعادات والتقاليد السلبية في المجتمع اليمني من خلال نشر المعرفة والوعي الذي من شأنه تحسين فرص التمكين الاقتصادي للمرأة.

كلمات مفتاحية: التمكين الاقتصادي، المرأة، التحديات والصعوبات، اليمن.

Hope in the Presence of Continuous Hardships: Investigation of the Challenges Hampering the Chances of Economic Empowerment among Yemeni Women

**Lina Mohammed Abdo
Alaghbari**

International Islamic University
Malaysia

lina.alaghbari@live.iium.edu.my

**Anwar Hasan Abdullah
Othman**

Prof Assistant, International
Islamic University Malaysia

anwarhasan@iium.edu.my

Azman Bin Mohd. Noor

Associate Prof. , International Islamic University Malaysia
azmann@iium.edu.my

Received: 21/07/2021

Accepted: 18/05/2022

Abstract

Women's economic empowerment is an important issue for development in order to achieve inclusive and sustainable growth, and it is also one of the most effective ways to advance the role of women in society. It is therefore a lifeline for bringing Yemeni women into economic life, but the economic opportunities available to Yemeni women are very limited. That is because there are many challenges facing their economic empowerment. Therefore, this study aims to identify the views of Yemeni women regarding the most important

challenges and obstacles that stand in the way of economic empowerment of women in Yemen by adopting the analytical descriptive methodology with the help of primary data collected by a developed questionnaire tool, and secondary data which was obtained from official reports, previous studies and other resources relevant to the study topic. The findings indicate that women's financial illiteracy and negative customs and traditions in the society are the most critical challenges to the economic empowerment of Yemeni women, with percentages of 56% and 52% respectively, with other factors receiving various percentages. Meanwhile, 2% of the total sample size (421 women) brought to light other challenges to women's economic empowerment in Yemen, the most important of which was the insufficient proliferation of Islamic financial institutions. Based on the results and findings, the study recommends more attention be paid to making education compulsory in the society, and the gradual correction of negative customs and traditions in Yemeni society through spreading knowledge and awareness, which could improve the chances of economic empowerment of women.

Key words: Economic empowerment, women, challenges and difficulties, Yemen.

مقدمة

يعد تمكين المرأة اقتصادياً من أكثر الوسائل فاعلية للنهوض بدور المرأة في المجتمع⁽¹⁾، ويمثل قدرة المرأة على تحقيق النجاح والتقدم اقتصادياً، وذلك من خلال توفر المهارات والموارد للمنافسة في السوق، والمساواة في الوصول إلى المؤسسات الاقتصادية، والسلطة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والعمل بها، بالإضافة إلى امتلاك السلطة والوكالة للاستفادة من النشاطات الاقتصادية، والتي تمكن المرأة من اتخاذ القرارات والعمل بها والتحكم في الموارد والأرباح⁽²⁾، وله آثار إيجابية في تحسين المستوى المعيشي للأسرة والإسهام في النمو الاقتصادي، فالنساء يمثلن نصف المجتمع، ولا يمكن لأي مجتمع أن يتقدم ويتطور ونصفه عاطل أو معطل أو ضعيف⁽³⁾، ولكن الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة اليمنية محدودة للغاية 27.3% حسب مؤشر المشاركة والفرص الاقتصادية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي⁽⁴⁾، وتحتل اليمن المرتبة الأخيرة في مؤشر الفجوة بين الجنسين العالمي منذ عام 2006؛ على الرغم من أن اليمن وقّع على اتفاقية القضاء على التمييز ضد النساء (سيداو) عام 1984⁽⁵⁾، وعمق الفجوة تفسره تحديات وصعوبات

(1) UNHLP, (2016). Leave no one behind: a call to action for gender equality and women's economic empowerment. Report of the UN- secretary-general's high-level panel on women's economic empowerment.

<https://www.unscn.org/uploads/web/news/UNSG-HLP-WEE-2nd-Report-.pdf>

(2) Golla, A. M., Malhotra, A., Nanda, P., & Rekha Mehra. (2011). Understanding and Measuring Women's Economic Empowerment: Definition, Framework and Indicators'. International Centre for Research on Women: 12.

<https://bit.ly/3di8vD6>

(3) الخاروف، أمل محمد علي. (2013). "تمكين المرأة الاقتصادي بين الكم والنوع. مؤشرات

تمكين المرأة اقتصادياً في الأردن". الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية. الأردن.

(4) World Economic Forum. (2020). The global gender gap report. http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2020.pdf.

(5) Valette, D. (2019). Protection, Participation and Potential Women and Girls in Yemen's War. International Rescue Committee.

الأمل في خضم الصعوبات المستمرة...

مختلفة منها العادات والتقاليد السلبية، والقوانين والأنظمة السائدة، ومستوى التعليم، ومعدل البطالة، وعدم العدالة بين الجنسين من العوائق التي تؤدي إلى نقص موارد المرأة، وتحد من مشاركتها وتمكينها الاقتصادي، وتقلل فرصها في شغل المناصب القيادية في قطاع الأعمال، والخوض في الانتخابات، وتعوق قدرتها على تكوين المنظمات النسائية وغيرها، وذلك يرجع إلى أن المرأة اليمنية لا تمتاز بالقدرة على اتخاذ القرارات، أو بحقوق الملكية، أو بإمكانية الوصول المتساوي إلى الموارد المالية⁽¹⁾.

كل ما ذكر أعلاه جزء من الواقع المتعارف عليه في المجتمع اليمني، وهو ما أدى إلى إقصاء المرأة اليمنية، وحد من أحقية تمكينها⁽²⁾ الذي شرعه المنهج الإلهي قبل أن تشرعه المناهج الأرضية على اختلافها وتعددها في كل المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والأخيرة محور هذا البحث.

ويزداد القدر التي تنمو معه مشاركة المرأة في الحياة العامة بقدر ما يزداد وعيها بالعالم، ولكن هذا لن يكون إلا بالثقة في قدراتها حتى يكون إسهامها فعالاً في صناعة جيل ينخرط في الهموم العامة للأمة والإنسانية، ولكن ما تعانيه المرأة من تضيق آفاقها، وإبعادها عن منبتات العلم، وعزلها عن هموم المجتمع ومشاغله الثقافية والسياسية⁽³⁾، وإقصائها مالياً، والإجحاف في حقها في الوصول إلى الخدمات المالية والتمويل بسهولة، والافتقار إلى فرص التكافؤ في التعليم والعمل وملكية الأصول؛ ذلك كله أدى إلى تزايد

(1) مجموعة البنك الدولي. (2018-أ). "تقرير المرأة أنشطة الأعمال والقانون 2018". واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

(2) Alshebami, A. S., & Khandare, D. M. (2015). The role of microfinance for empowerment of poor women in Yemen. International Journal of Social Work, 2(1), 36-44.

(3) الغنوشي، راشد. (2012). المرأة بين القرآن وواقع المسلمين. دار الشروق.
www.shorouk.com

تأنيث الفقر في كثير من بلدان العالم، وبخاصة في الدول النامية، حيث إن ثلثي فقراء العالم من النساء⁽¹⁾.

ومن ثم كان لدراسة المنظور دور مهم، وذلك لتشكّله من التجارب الاجتماعية والسياسية، وهذا يؤدي إلى إمكانية زيادة المعرفة والفهم اللذين يعدّان بوابة إدراك المحيط من حولنا⁽²⁾، فالإدراك بداية التغيير، والمرأة لن تكون قادرة على تجاوز التحديات التي تعرقل تمكينها الاقتصادي؛ ما لم تكن مدركة بما يدور حولها؛ لذا يهدف هذا البحث إلى إبراز منظور المرأة اليمنية في التحديات التي تقف أمام فرص تمكينها الاقتصادي، وذلك لندرة الدراسات التي تناقش تلك التحديات من منظور المرأة ذاتها في المجتمعات الأقل نمواً، ومن بينها اليمن؛ لذا من المهم استخدام الحياة اليومية للمرأة أساساً لانتقاد المعرفة السائدة، ودمجها في البحوث، وهذا من الاعتقاد بأن نوع الجنس ينظم كل جانب من حياتنا الاجتماعية والعملية، بما في ذلك كيفية تواصلنا الرسمي وغير الرسمي؛ لذا نبعت أهمية دراسة منظور المرأة في تحسين ظروف حياتها التي تعكس الواقع الذي تعيشه، بالإضافة إلى التشجيع على مناقشة التجارب التي مرت بها ويمكن أن تمثل لها قيمة عالية⁽³⁾، وتؤدي إلى تقديم إسهامات فريدة من خلال عرض منظورها واستثمار الأدوار

(1) الأمم المتحدة. (2010). تقرير عن الدورة الرابعة والخمسين. لجنة وضع المرأة. المجلس الاقتصادي والاجتماعي. الوثائق الرسمية. الملحق 7. نيويورك. الأنباط. (2018). تضامن: الفقر يحرم النساء من التمتع بحقوقهن ويعرضهن لانتهاكات جسيمة مما يرسخ ظاهرة تأنيث الفقر. <https://bit.ly/3dlF5UJ>

(2) محمد، وفاء جاسم. (2015). "العوامل المؤثرة في عملية الإدراك ومعطياتها". مجلة الأكاديمي، (73)، 210-189.

(3) Allen, B. J. (1996). Feminist standpoint theory: A black woman's (re) view of organizational socialization. Communication Studies, 47(4), 257-271.

الأمل في خضم الصعوبات المستمرة...

المتوقعة منها⁽¹⁾، وهذا تقدير مهم لتجارب النساء وكونها مصدرًا للمعرفة، ويعكس مدى تقدم ونخضة المجتمع في المجالات المختلفة؛ لما يعطي المرأة من حق المشاركة في التنمية، لتصبح شريك الرجل في المسؤوليات والواجبات، وتحظى بجميع حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية⁽²⁾.

وعليه تنطلق مشكلة البحث من تساؤل عن أهم التحديات التي تواجه تمكين المرأة اليمنية اقتصاديًا من منظورها الشخصي في ظل كثرة التحديات في الدراسات السابقة، ولأن ذلك يمثل ركيزة أساسًا لمساعدة صناع السياسات لتقديم المعالجات المناسبة لتلك التحديات حسب أهميتها وأولويتها لدى المرأة اليمنية من أجل توسيع نطاق وصولها إلى الموارد والفرص الاقتصادية، فتتحقق الرفاهية، وتغلق فجوة الفقر، وهكذا يكون هذا البحث إضافة علمية إلى الرصيد المعرفي في مجال تمكين المرأة اليمنية اقتصاديًا.

وينقسم هذا البحث -من بعد المقدمة- إلى عدة أقسام، يتدئها بأهمية المرأة في الإسلام، ثم الدراسات السابقة، ثم وصف موجز لوضع المرأة في السياق اليمني، تليه منهجية البحث، وقبل الخاتمة النتائج والمناقشة والتوصيات.

أهمية المرأة في الإسلام

لم تكن المرأة ذات شأن في الجاهليات العربية واليونانية والرومانية القديمة وغيرها، حتى جاء الإسلام، وأشرقت تعاليمه العادلة على يدي نبي الرحمة سيدنا محمد ﷺ، فهدم التقاليد الظالمة والعادات الباطلة، وردّ كل عدوان عن المرأة، وصان شخصيتها

(1) الصغير، باسم؛ رزق، عبد الرحمن. (2017) مشاركة المرأة اليمنية في مفاوضات السلام:

التحديات والفرص. مؤسسة فريدريش إيبيرت ومساواة. مركز دراسات المرأة. بيروت.

(2) Alshebami, A. S., & Khandare, D. M., The role of microfinance for empowerment of poor women in Yemen.

وفق قاعدة: ﴿لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ [آل عمران: 195]⁽¹⁾، وجعل العدوان عليها عدواناً على نفس بغير حق، فحرّم وأدّها وامتهان كرامتها، وجعلها إنساناً فاعلاً في المجتمع، ورعى كرامتها ومكانتها، فلها أهميتها ورسالتها في الحياة⁽²⁾.

وتمكن المرأة تطبيق لما جاء في الشريعة الإسلامية من توفير الحياة المناسبة لها، وتدعيم الروابط الأسرية والاجتماعية، ومنع تركز رؤوس الأموال بيد فئة معينة، مما يفسح المجال لتوزيع فرص الإسهام في الاقتصاد بين الفئات المهمشة⁽³⁾، وقد سوّى الإسلام بين المرأة والرجل في معظم شؤون الحياة، ولعلّ أدلّ دليل على ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: 35]، وهذه الآية من الآيات التي لا يُعذر أحد في فهم مضمونها ومدلولها، فالمعنى واضح لأيّ إنسان عارف بالعربية، ولو لم يكن متخصصاً في علوم القرآن وتفسيره، فالمدلول هو المساواة بين الرجل

(1) الغزالي، الشيخ محمد؛ طنطاوي، محمد سيد؛ هاشم، أحمد عمر (1991). المرأة في الإسلام.

دار أخبار اليوم. إدارة الكتب والمكتبات. القاهرة.

(2) هاشم، احمد عمر؛ طنطاوي، محمد سيد؛ الغزالي، الشيخ محمد. (1991). المرأة في الإسلام.

دار أخبار اليوم. إدارة الكتب والمكتبات. مصر.

(3) الحمد، عبد القادر شيبه. (2010). حقوق المرأة في الإسلام. ط1. الرياض.

الأمل في خضم الصعوبات المستمرة...

والمرأة⁽¹⁾، وليس بينهم أي تمييز في الواجبات أو الحساب أمام الله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النحل: 97]⁽²⁾، إلا حيث تدعو إلى هذه التفرقة طبيعة الجنس، وذلك للحفاظ على تماسك الأسرة واستقامة أحوالها، ومراعاة المصلحة العامة للأمة، بل منفعة المرأة ذاتها، فالإسلام لا يقيم -في سباق الفضائل- وزنًا لصفات الذكورة والأنوثة، وكلهم سواء في العقائد والعبادات والأخلاق، وفي العلم والعمل والجد والاجتهاد، فلا خشونة الرجل تحبه فضلاً من تقوى، ولا نعومة المرأة تنقصها حظاً من إحسان، ولكننا أمام تقاليد ومناهج لا تسر ولا تنفع، وإنما قد تضر، ومن المتحدثين الإسلاميين عن موقف الإسلام من يقول إن المرأة ينبغي لها ألا ترى أحداً ولا يراها أحد، تخرج من بيتها إلى الزوج أو القبر، وامرأة كهذه كيف تكون راعية بيت، وربة أسرة، ومنشئة أجيال؟!

إن العجز الشائن في فهم موقف الإسلام السليم من المرأة؛ أدى إلى تقهقر الأمة الإسلامية في العصور الأخيرة، فما أجمل قول حافظ إبراهيم: "الأم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعباً طيب الأعراق"⁽³⁾.

ولا يعارض الشريعة الإسلامية تمكين المرأة من العمل، فقد أباحت للمرأة أن توظف بالوظائف العامة والأعمال المشروعة التي تحسن أداؤها، ولا تتنافر مع طبيعتها،

(1) العبد الكريم، فؤاد بن عبد الكريم بن عبد العزيز. (2009). قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية دراسة نقدية في ضوء الإسلام (رسالة دكتوراه في الثقافة الإسلامية). جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. كلية الشريعة. قسم الثقافة الإسلامية. المملكة العربية السعودية.

(2) رضا، محمد رشيد. (1984). حقوق النساء في الإسلام وحظهن من الإصلاح الحمدي العام. المكتب الإسلامي. بيروت.

(3) الغزالي، الشيخ محمد؛ طنطاوي، محمد سيد؛ هاشم، احمد عمر. المرأة في الإسلام.

الأغبري، لينا محمد عبده و عثمان، أنور حسن عبد الله و عمر، عزمان محمد

ولم تقيد هذا الحق إلا بما يحفظ كرامتها، ويصونها عن التبذل، وينأى بها عن كل ما يتعارض مع الخلق الكريم، والسلوك الحميم⁽¹⁾، وعن الأعمال التي تخص الرجال، فلكل منهم نصيب من الأجر لا يشارك فيه الآخر، قال تعالى: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ﴾ [النساء: 32]، ومن ثم تبرز أهمية العمل مع مراعاة الضوابط الشرعية في ترك تمني ما نيظ بالطرف الآخر، وتنكير لفظ (نصيب) للإفادة أن ليس كل ما يعملها العامل يؤجر عليه، وإنما الأجر على ما عُمل بالإخلاص⁽²⁾، وهذا ما نجده في الأمومة التي تأتي في رأس قائمة الأعمال الصالحة التي يمكن أن تقوم بها المرأة منذ إنجابها إلى وفاتها⁽³⁾، ولا يمنع من أن تكون طبية، أو مدرسة، أو تاجرة، أو عاملة في أي عمل شريف تبغي من ورائه الرزق الحلال الذي يغنيها عن سؤال الناس، وتؤديه بعفاف واحتشام وستر ما أمر الله بستره⁽⁴⁾، وقد كفل الإسلام الحقوق الاقتصادية، فلا يجوز الحرمان أو الاعتداء على حق أي إنسان في الانتفاع بما في الطبيعة من مصادر الرزق: ﴿وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [الإسراء: 20]، وشرع أيضًا الملكية الخاصة على انفراد ومشاركة، وأن يقتني كل إنسان ما اكتسبه بجهده وعمله: ﴿أَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى﴾ [النجم: 48]⁽⁵⁾.

(1) طنطاوي، محمد سيد؛ الغزالي، الشيخ محمد؛ هاشم، احمد عمر. (1991). المرأة في الإسلام.

دار أخبار اليوم. إدارة الكتب والمكتبات. مصر.

(2) رضا، محمد رشيد. حقوق النساء في الإسلام وحظهن من الإصلاح المحمدي العام.

(3) الرفاعي، شيماء ياسين طه؛ الرفاعي، منى ياسين (2018). مدى التمكين المجتمعي للمرأة في

الشرعية الإسلامية. مجلة الجامعة العراقية. العدد 2/38.

(4) المرجع السابق 22

(5) الغزالي، محمد. (2005). حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة. شركة

نخضة مصر. ط4. مصر.

الدراسات السابقة

على الرغم من المكانة العالية التي أعطاها الإسلام للمرأة، وكفل لها أن تحظى بحقوقها الاقتصادية وعملها المشروع؛ هناك كثير من التحديات التي تعوق ذلك، وهذا ما توصلت إليه البحوث والدراسات السابقة التي أجريت في مناطق مختلفة من العالم، وشغلت المنظمات الدولية والمحلية، وتمكين المرأة اقتصادياً وسد الفجوات بين الجنسين في العمل موضوع محوري في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة (SDGs) لتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات، ولكن هناك قيود نظامية أربعة تحول دون التمكين الاقتصادي للنساء؛ هي الأعراف الاجتماعية السلبية، والقوانين التمييزية وانعدام الحماية القانونية، وعدم الاعتراف بالرعاية والعمل المنزلي غير مدفوع الأجر، وعدم الوصول إلى الخدمات المالية والرقمية والأصول العقارية⁽¹⁾.

وهذه القيود تقوض الفرص الاقتصادية للمرأة في جميع جوانب العمل، وقد ذكرت بعض الدراسات⁽²⁾ أن من التحديات التي تواجه تمكين المرأة في الهند الأعراف الاجتماعية، وذلك أن قبول النساء للمعايير غير المتكافئة بين الجنسين لا يزال سائداً في المجتمع هناك، فالتحيز أكثر لصالح الطفل الذكر فيما يتعلق بالتعليم والتغذية والفرص الأخرى، وتعد المرأة هذا طبيعياً، مما يلحق بها الظلم، والعامل الآخر الذي يعرض تحدياً في تحقيق تمكين المرأة هو الفقر الواقع في حياة الغالبية العظمى من النساء، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة؛ ما زال للمرأة مركز أدنى من مركز الرجل، ومن ثم

(1) UNHLP. Leave no one behind: a call to action for gender equality and women's economic empowerment.

(2) Shettar, D., & Rajeshwari, M. (2015). A study on issues and challenges of women empowerment in India. IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM) e-ISSN: 2278-487X, p-ISSN: 2319-7668. Volume 17, Issue 4. Ver. I (Apr. 2015), PP 13-19.

فالوصول إلى التعليم والتوظيف والتغيير في البنية الاجتماعية عوامل مساعدة لتمكين المرأة.

وهناك دراسة⁽¹⁾ توصلت إلى تحديات وصعوبات تواجه تمكين المرأة في الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في ماليزيا، ومن أهم تلك التحديات التمييز في مكان العمل في الأجور، أو الترقية، أو تكافؤ الفرص، فالرجال ما زالوا يهيمنون على معظم القطاعات الرئيسية والرتب العليا، والفرص المتساوية للمرأة والرجل لن تتحقق إلا إذا كان هناك تعاون بين أفراد المنظمة في جميع المستويات مع دعم من الحكومة، فلا بلد يمكن أن يحقق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة من دون اتخاذ الخطوات السليمة من خلال تقييم العمل بصرف النظر عن نوع الجنس، وتوفير الفرص المتساوية للحصول على برامج التعليم والتدريب المهني، وتشجيع المرأة على الحصول على الوظائف غير التقليدية.

وأشارت دراسة أخرى⁽²⁾ إلى أهم التحديات التي تعوق رائدات الأعمال في مقاطعة غوتنغ Gauteng جنوبي أفريقيا، وهي الافتقار إلى التعليم والتدريب، وصعوبة الوصول إلى التمويل لضعف ثقة المصارف بقدرة المرأة على إدارة الأعمال، والتمييز بين الجنسين، والعادات والمواقف السلبية من أفراد الأسرة والمجتمع، وضعف الموارد، وأكدت الدراسة⁽³⁾ أن المرأة في معظم البلدان النامية تحظى بمركز اجتماعي ومالي متدنٍ، وعلى

(1) Narayanan, S., & Selvanathan, B. (2017). challenges of women empowerment in a private organization in malaysia. International Journal for Studies on Children, Women, Elderly And Disabled, Vol. 1, (January) ISSN 0128-309X.

(2) Chinomona, E., & Maziriri, E. T. (2015). Women in action: Challenges facing women entrepreneurs in the Gauteng Province of South Africa. International Business & Economics Research Journal (IBER), 14(6), 835-850

(3) Gujrati, R. (2016). Prospects and challenges Women's economic empowerment. Prospects, International Journal of Advanced Research and Development, 1(10) Page No. 28-32.

الأمل في خضم الصعوبات المستمرة...

الرغم من أن النساء يمثلن نصف سكان العالم؛ هن أكبر فئة مستبعدة من فوائد التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتحديات التي تحول دون تمكين المرأة اقتصاديًا في الهند كثيرة، منها افتقار المرأة إلى الاستفادة من الفرص الاقتصادية مقارنة بالرجل؛ إذ يقل معدل مشاركة النساء في العمل عن نصف معدل مشاركة الرجال، وهن أكثر فقرًا، وأقل مهارة، ويتقاضين أجورًا أقل، ويقضين وقتًا أطول في العمل التطوعي غير مدفوع الأجر مقارنة بالرجال، ويفتقرن إلى الحق في الموارد المالية وإدارتها، مما يقلل من اكتفائهن الذاتي، ويزيد من قابلية التأثير عليهن، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتمكين الاقتصادي للنساء؛ تنحصر نشاطاتهن في المشاريع الصغيرة والأصغر والقطاع غير الرسمي؛ إذ تفتقر المرأة العاملة في الوظائف الرسمية إلى الوعي بحقوقها المدنية، ولا تستطيع الدفاع عن نفسها إلى جانب الانتهاكات التي تتعرض لها في الخدمة، وهذا ما خلصت إليه أيضًا دراسة⁽¹⁾ جرى فيها تحليل مؤشرات التمكين الاقتصادي للنساء في أفريقيا، وتبين أنه على الرغم من ارتفاع معدلات الإنتاج والتوظيف للنساء؛ لا يحققن المستويات الإنتاجية المطلوبة منهن، وذلك نتيجة المعوقات الاقتصادية والتشريعية ولا سيما المتعلقة بالحصول على الأصول الإنتاجية والتمويلية، أو التعليم والتدريب اللازم لرفع إنتاجيتهن.

ما تزال المرأة في جميع أنحاء العالم تواجه تمييزًا قانونيًا بين الجنسين في مجالات عدة، ومستوى التمييز القانوني مرهق، وبخاصة في البلدان ذات الكثافة السكانية، وهذا يحد من الفرص الاقتصادية لعدد كبير جدًا من النساء⁽²⁾؛ لذا كان من المهم الحضور الفعال للمرأة في التخطيط للسياسات العمومية، وذلك بوصفها امرأة وصاحبة قرار، مما

(1) الباجوري، سمر. (2019). "تمكين المرأة لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا". المركز العربي

الديمقراطي. مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، 2(5).

(2) Hyland M., Djankov S., Goldberg K. P., (2020). Gendered laws and women in the workforce. The Peterson Institute for International Economics (PIIE), Working Paper, 20-7.

يعزز من الاستجابة لمتطلبات النساء واحتياجاتهن، وخلصت دراسة⁽¹⁾ إلى أن للتمكين السياسي للمرأة -من خلال التمكين الأكاديمي- آثارًا إيجابية مباشرة على التمكين الاقتصادي للمرأة، من خلال تقديم سياسات لصالح المرأة يمكن أن تعجل من زيادة مشاركتها في جميع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية.

وبخصوص اليمن، وفي إحدى الدراسات الحديثة⁽²⁾ التي هدفت إلى معرفة التحديات التي تواجه تمكين النساء من خلال التمويل الأصغر في ضوء الأزمة الحالية؛ توصلت الدراسة إلى عدة عوامل تؤثر في تمكين المرأة، منها العادات والتقاليد السلبية لأفراد المجتمع، وبخاصة في المناطق الشمالية والوسطى ضد النساء اللواتي يرغبن في بدء أعمال تجارية خاصة بهن، وافتقار المرأة إلى المهارات التسويقية والمعرفة بالسوق، وأن لا تدريب ودعمًا تقنيًا مناسبًا، ومعدل الفائدة المرتفع، والأمية المالية في إدارة الموارد ومراقبة الميزانية وغيرها، والتصورات الدينية الخاطئة، والضمانات المطلوبة، ومحدودية الخبرة والمعرفة في إدارة المشاريع، والعنف المنزلي الذي يؤدي إلى الحد من تطور المشاريع، والفقر، والصراع الحالي في البلاد الذي أدى إلى افتقاد الأمن، وخلق مخاوف وعقبات عرقلت عملية التطوير والاستثمار للنساء ومؤسسات التمويل الأصغر.

علاوة عن أن لجنة الإنقاذ الدولية في تقريرها عام 2019، أكدت تحديات وصعوبات تواجه المرأة والفتاة اليمنية، وقد تزايدت تلك التحديات منذ بداية الأزمة في 2015، منها العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي زاد حده عما قبل الصراع، إلى

(1) Al-Qahtani, M. M. Z., Alkhateeb, T. T. Y., Mahmood, H., Abdalla, M. A. Z., & Qaralleh, T. J. O. T. (2020). The Role of the Academic and Political Empowerment of Women in Economic, Social and Managerial Empowerment: The Case of Saudi Arabia. *Economies*, 8(2), 45.

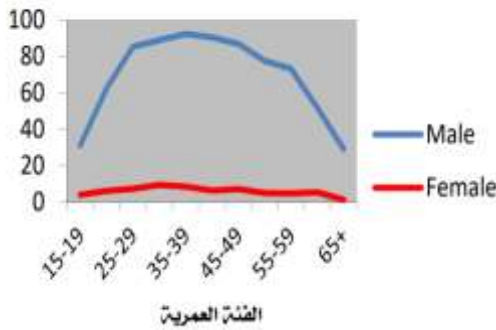
(2) Qaied, M. M. M., & Basavaraj, K. (2019). The Role of Microfinance for Empowerment of Poor Women in light of the current crisis in Yemen. *International Academic Journal of Accounting and Financial Management*, 6(1), 23-31.

الأمّل في خضم الصعوبات المستمرة...

جانب أن النساء يشغلن مناصب ثانوية في كل جانب من جوانب حياتهن الشخصية والعامة، بما في ذلك حريتهن في الحركة واتخاذ القرار في الأسرة، والوصول إلى الموارد والخدمات، ومشاركتهن في العمليات السياسية، من مثل الوصول المحدود للخدمات الصحية، والتعليم، وفرص كسب العيش، ولكن لا تشريع يحمي المرأة تحديداً، وإنما هناك زيادة في التفاوت الراسخ بين الجنسين بسبب الأعراف الاجتماعية المتأصلة والنظام السياسي والقانوني المحافظ⁽¹⁾.

وضع المرأة في السياق اليمني

تتحقق المكاسب الاقتصادية للمرأة من خلال اندماجها في النشاط الاقتصادي، وارتفاع نسبه مشاركتها في سوق العمل، وإسهامها في المشاريع سواء كانت صغيرة أم



الشكل 1 معدل المشاركة في قوة العمل حسب الجنس والفئة العمرية

المصدر: منظمة العمل الدولية 2015 (مسح القوى العاملة 2013-2014)

كبيرة، مما يؤدي إلى توفير مصدر دخل دائم لها، فلا تبقى عالة على المجتمع، وتتجاوز النظرة الدنيوية إليها، ومن ثم يأتي الإسهام الحقيقي في تعزيز الاقتصاديات الوطنية.

ويشهد اليمن تحديات

وأزمات متوالية أبرزت متطلبات ضرورية كتوفير فرص العمل، وتعزيز بيئة اقتصادية

(1) Valette. Protection, Participation and Potential Women.

وسياسية عادلة شفافة⁽¹⁾ ولكن هذا ما زال حبراً على ورق، فقد بلغت نسبة مشاركة النساء اليمنيات في قوة العمل 6.0٪ مقابل 65.8٪ للرجال، ومعدل بطالة المرأة (26.1٪) يفوق ضعفي معدل بطالة الرجل (12.3٪)، ويُلحظ من الشكل (1) أن منحى المشاركة في قوة العمل للذكور على مستوى جميع الفئات العمرية يعلو منحى مشاركة الإناث الذي يأخذ شكل الخط المستوي ولا يرتفع أبداً عن 10٪، وفي ذروته يصل إلى 9.3٪ في الفئة العمرية (30-34 سنة)، تليها الفئة العمرية (45-49 سنة) بمعدل 7.0٪⁽²⁾.

ومقارنة مع 20٪ من الرجال خارج القوى العاملة؛ هناك أكثر من 90٪ من النساء اليمنيات في سن العمل لا يشاركن في القوى العاملة؛ أي إنهن غير عاملات أو لا يبحثن عن عمل، وتعمل تقريباً جميع النساء العاملات في المناطق الريفية في اليمن، ويمارسن النشاطات الاقتصادية التي يغلب أن تكون داخل المنزل ومن دون أجر، من مثل العمل في المزارع ونشاطات الخياطة والحرف اليدوية المنزلية، وهذا ما تقتضيه القواعد الصارمة المفروضة على النوع الاجتماعي، من مثل القواعد التي تجعل دور المرأة مقتصرًا على الأعمال المنزلية، والقيود على الحركة وممارسة العزلة، والقيود على الوقت، ومحدودية التعليم، والمخاوف من شرف النساء وسلامتهن، وفي آنٍ معاً يزيد مقدار حصول الرجال على أجر لقاء العمل 30 ضعفاً مقارنة بالنساء على الرغم من أن الدستور اليمني يكفل تكافؤ الفرص لكافة المواطنين في المجال الاقتصادي؛ إذ تؤكد المادتان (5، 42) من

(1) المؤسسة الدولية للتنمية. (2013). "وثيقة تقييم مشروع بشأن قرض مقترح بمبلغ 13.4 مليون حقوق سحب خاصة (20 مليون دولار أمريكي) للجمهورية اليمنية بشأن مشروع تنمية البنية التحتية المالية". وثيقة للبنك الدولي.

(2) منظمة العمل الدولية. (2015). "مسح القوى العاملة في الجمهورية اليمنية 2013-2014". المكتب الإقليمي للدول العربية. بيروت.

الأمل في خضم الصعوبات المستمرة...

قانون العمل أن للنساء حقوقاً متساوية مع الرجال فيما يخص الوظائف والأجور والتدريب وإعادة التأهيل والضمان الاجتماعي، ولكن هناك تناقض صارخ بين مبادئ المساواة وتطبيقها في واقع حياة النساء في اليمن، إلى جانب تعزيز بعض القوانين اليمنية التفاوت الراسخ بين الجنسين في الأعراف الاجتماعية، وضعف إنفاذ قوانين العمل التي تلتزم الدولة بتطبيقها، وهذا كله من أسباب الإعاقة المباشرة لقدرة المرأة على الوصول إلى الفرص الاقتصادية، ويؤدي إلى تعرضها للتمييز في مكان العمل⁽¹⁾.

ثم إن المعايير الاجتماعية والعمل من دون أجر في القطاعات غير الرسمية - وبخاصة للمرأة الريفية- هي من التحديات التي تضعف تمكين المرأة اليمنية اقتصادياً، وتحد من فرص دخولها إلى سوق العمل، وذلك لأن فكرة العمل مدفوع الأجر تواجه اعتقادات واسعة الانتشار بأن أدوار المرأة منزلية في المقام الأول، متضمنة الإنجاب ومسؤوليات أسرية واسعة النطاق، فضلاً عن الوصمة السلبية المنتشرة عن النساء اللاتي يعملن خارج المنزل⁽²⁾، على الرغم من المساواة بين الرجل والمرأة التي ينص عليها الدستور اليمني، ولكن لا تكريس لمبدأ المساواة بينهم في جميع المجالات⁽³⁾، من مثل أن لا تكافؤ في الفرص في مستويات التعليم، وصعوبة وصول المرأة إلى الخدمات المالية واستخدامها، وعجزها عن شغل المناصب السياسية والقيادية⁽⁴⁾، وذلك لأن الوضع الاقتصادي القوي للمرأة شرط مهم للدخول في العملية السياسية⁽⁵⁾، وكذا الملكية الأرضية تأثير على شمول

(1) البنك الدولي. (2014). "وضع المرأة اليمنية: من الطموح إلى تحقيق الفرص". مايو 2014.

(2) العمار، فوزية وباتشيت، هانا. (2019). "اليمن: تداعيات الحرب على القوى العاملة من

النساء". مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. <https://bit.ly/2UpC2ol>

(3) Valette. Protection, Participation and Potential Women

(4) مجموعة البنك الدولي. (2018-ب). "دراسة عن التمكين الاقتصادي للمرأة". مايو 2018.

(5) Muhammad S., Bhatti M. N., Awan, M. W., (2019). Money, Politics and Gender Equality: An Analysis of Assets of Women Legislators in Pakistan (2002-13). Vol.

المرأة في التنمية الاقتصادية؛ لأنها أداة تسهل للمرأة الحصول على الخدمات المالية، ولا سيما تلك التي تتطلب ضمانات من مثل القروض والتمويل⁽¹⁾، ولكن لا تتوفر مدخرات مالية أو ملكية أصول لأكثر من 90٪ من النساء اليمنيات⁽²⁾، وهذا من التحديات في إقصائهن عن التنمية الاقتصادية.

وعلى الرغم من انضمام اليمن إلى مبادرة المنطقة العربية للشمول المالي FIARI؛ إيماناً بأهمية الشمول المالي وقدرته على تحقيق الفرص للفئات المهملة في المجتمع⁽³⁾؛ كان الوصول إلى النظام المالي الرسمي من التحديات التي تواجه المرأة في عملية التمكين الاقتصادي، فنسبة 2٪ فقط من النساء اللاتي تزيد أعمارهن عن 15 عامًا لديهن حساب في مؤسسة مالية، وأقل من 1٪ في العمر نفسه حصلن على قرض من مؤسسة مالية⁽⁴⁾، ومن أسباب ذلك ضعف الثقافة المصرفية⁽⁵⁾، فقد سجل اليمن أدنى معدلات المعرفة المالية بين مواطنيه بنسبة 13٪، بالإضافة إلى معاناة المرأة اليمنية من إقصاء واضح في التعاملات المصرفية والمالية، فترتفع بذلك الفجوة في نسبة الوعي المالي بين الجنسين

IV, No. I, Page: 292 – 302.

- (1) Bayero, M. A.. (2015). 'Exploring the Link between Financial Inclusion and Women Entrepreneurship'. Lapai Journal of Management Science 6(3): 247–59.
Balasubramanian, S. A., Kuppusamy, T., & Natarajan, T. (2019). 'Financial Inclusion and Land Ownership Status of Women'. International Journal of Development Issues 18(1): 51–69.

(2) البنك الدولي. "وضع المرأة اليمنية: من الطموح إلى تحقيق الفرص".

- (3) CGAP. Humanitarian Crises: Financial Services Can Improve Resilience. (2017). Available at: <https://www.cgap.org/news/humanitarian-crises-financial-services-can-improve-resilience>. 28-April-2017.

- (4) Demirgüç-Kunt, Asli, Leora Klapper, Dorothe Singer, Saniya Ansar, and Jake Hess. (2018). The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution. Washington, DC: World Bank. doi:10.1596/978-1-4648-1259-0. License:Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO.

- (5) تعز أونلاين. (2020). "اقتصاد رقمي باستخدام "الموبايل" اليمن يستعد لدخول مرحلة

الشمول المالي". 24 فبراير. <https://www.taizonline.com/m/news26285.html>

الأمل في خضم الصعوبات المستمرة...

إلى 10٪، والرجال ذوو المعرفة المالية نسبتهم 18٪ في مقابل نسبة 8٪ فقط للنساء⁽¹⁾، ويعزى ذلك أيضًا إلى ارتفاع معدل الفائدة التي تتقاضها المؤسسات المالية، والضمانات المطلوبة، والإدارة غير السليمة، ونقص الموظفين المؤهلين، والافتقار إلى المهارات المهنية، إلى جانب العادات والتقاليد⁽²⁾، وأن نسبة 89٪ من النساء اليمنيات غير قادرات على الحصول على قرض مصرفي بمفردهن من دون الحصول على مساعدة من الزوج أو ولي الأمر⁽³⁾؛ بل إن بعضهن لا تتوفر لديهن وثائق الهوية الرسمية أو سبل الحصول على سجلات الأسرة؛ لكي يفن بشروط الأهلية لدى المؤسسات المالية، وأغلب مؤسسات التمويل الأصغر بدورها لا تعي أهمية الاستثمار في المرأة، وليس لها إلا القليل من الخدمات المالية وغيرها المتاحة للنساء في المناطق الريفية وشبه الحضرية⁽⁴⁾.

في اليمن واحد من أكثر قوانين التمويل متناهي الصغر تطورًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو القانون رقم 15 لسنة 2009⁽⁵⁾، وعلى الرغم من ذلك تعاني المؤسسات المالية تحديات في شمول المرأة ماليًا، ويؤدي هذا إلى تقييد إمكانية

(1) اتحاد المصارف العربية. (2018). "القطاع المصرفي الإسلامي العربي". الأمانة العامة. إدارة الدراسات والبحوث.

(2) Alshebami, A. S., & Khandare, D. M. (2014). "Microfinance in Yemen "Challenges and Opportunities"". International Journal in Management and Social Science 2(12): 400-413. Alshebami & Khandare. The role of microfinance for empowerment of poor women in Yemen, 2(1), 36-44.

(3) البنك الدولي. "وضع المرأة اليمنية: من الطموح إلى تحقيق الفرص".

(4) كونستانت، سامانتا؛ ماير، إيزابيث. (2020). "تشجيع الشمول المالي للمرأة في اليمن وتمكينها

من الحصول على الطاقة الشمسية". مدونات البنك الدولي. <https://bit.ly/3yLwiDw>

(5) شبكة اليمن للتمويل الأصغر. (2019). "تاريخ التمويل الأصغر في اليمن".

http://yemennetwork.org/ar/?page_id=20

حصولها على المنتجات والخدمات المالية⁽¹⁾، وهذا يؤدي إلى إغفال تقديم خدمات مالية مناسبة تلبي احتياجات المرأة العاملة أولاً، وغير العاملة ثانياً، ومن ثم إلى إقصاء المرأة العاملة عن الاستمرار والتطوير وتوسيع فرصها الاقتصادية، وقد أدخل المرأة غير العاملة في عزلة التقاليد والأمية، وجهلها حقوقها قبل واجباتها في التمكين الذي شرعه الإسلام قبل أن تشرعه القوانين البشرية. وما يزال اليمن يواجه أزمة بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة التي مثلت تحدياً من التحديات التي تواجه تمكين المرأة اليمنية اقتصادياً، وتظهر آثاره السلبية جلية في انخفاض دخل الأسرة⁽²⁾، فقد أدت النزاعات الجارية إلى تدمير الهيكلة السوقية للعمل في اليمن، وبخاصة للفئة النسائية، فمشاركة النساء اليمنيات في القوى العاملة في أدنى معدلاتها على مستوى العالم، والنساء أكثر تضرراً في فقدان وظائفهن وتعرض مشاريعهن للإغلاق من الرجال، وهذا دفع بعضهن إلى الالتحاق ببعض المهن التي هيمن عليها الرجال سابقاً، ودفع أخريات إلى العمل البدني الشاق غير الرسمي والمنخفض الأجر⁽³⁾.

علاوة على تفاقم أوضاع الفقر في البلاد؛ فقد ازداد مع تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وبخاصة في عام 2020، متأثراً باستمرار الأزمة والأوضاع السياسية غير المستقرة، وأحداث كثيرة منها التداعيات الاقتصادية لأزمة (كوفيد 19)، وضعف البنية التحتية العامة، وتشتت القدرات المؤسسية، وهو ما طال ثلاثة أرباع

(1) مجموعة البنك الدولي. "دراسة عن التمكين الاقتصادي للمرأة".

(2) الكمالي، فاروق. (2018). "البنك الدولي: الحرب تقلص اقتصاد اليمن إلى النصف". موقع

العربي الجديد الإلكتروني 2018/10/03 <https://cutt.us/nTUKk>

(3) العمار وباتشيت. "اليمن: تداعيات الحرب على القوى العاملة من النساء".

الأمل في خضّم الصعوبات المستمرة...

السكان بنسبة تراوحت بين (71-78٪) من اليمنيين، والنساء أكثر تضرراً من الرجال⁽¹⁾.

منهجية البحث

هذا البحث وصفي تحليلي يستند إلى البيانات الأولية والثانوية، أما البيانات الثانوية فجُمعت من خلال مراجعة الدراسات السابقة من بحوث وتقارير وغيرها مما يتصل بموضوع البحث، وأما البيانات الأولية فجُمعت من خلال استبانة تستهدف المرأة اليمنية لمعرفة منظورها إلى أهم التحديات التي تعوق تمكينها اقتصادياً، وعليه كانت النساء اليمنيات المقيمات داخل الجمهورية اليمنية ويبلغن من العمر 15 عاماً فأكثر مجتمع هذا البحث، وعينته غير عشوائية⁽²⁾ إذ لا خصائص سكانية متوفرة، فعدد الإناث في اليمن يُقدَّر بنحو 6570000⁽³⁾، واستناداً إلى المعادلة المقترحة من Krejcie and Morgia بمأش خطأ (0.05) ومستوى ثقة (95٪)؛ بلغت العينة المناسبة 384⁽⁴⁾، ولكن عملية جمع البيانات أسفرت عن 426 استجابة من جميع محافظات اليمن حضرها وريفها، باستثناء محافظة أرخبيل سقطرى، وذلك لصعوبة الوصول إليها، وبعد فحص البيانات والتأكد من أن لا بيانات مفقودة تهدد التحليل الإحصائي، وتؤدي إلى قيم متحيزة لها أثر على أهمية النتائج ودقتها⁽⁵⁾، ومع حذف القيم المتطرفة التي تؤدي إلى

(1) World Bank. (2020). Yemen overviwe. Available at:

<https://www.worldbank.org/en/country/yemen/overview#1>. Oct 01, 2020.

(2) Onwuegbuzie, A. J., & Collins, K. M. (2007). A typology of mixed methods sampling designs in social science research. Qualitative Report, 12(2), 281-316.

(3) منظمة العمل الدولية. (2015). مسح القوى العاملة في الجمهورية اليمنية 2013-2014.

(4) Krejcie, R.V., & Morgan, D.W. (1970). Determining Sample Size for Research Activities. Educational and Psychological Measurement, 30, 607-610

(5) عواد، علي محمد العرسان. (2020). "الاستبانات البحثية بين حكمتها وبياناتها المفقودة".

مجلة اتحاد الجماعات العربية للبحوث في التعليم العالي. 40(2). ص 1-18.

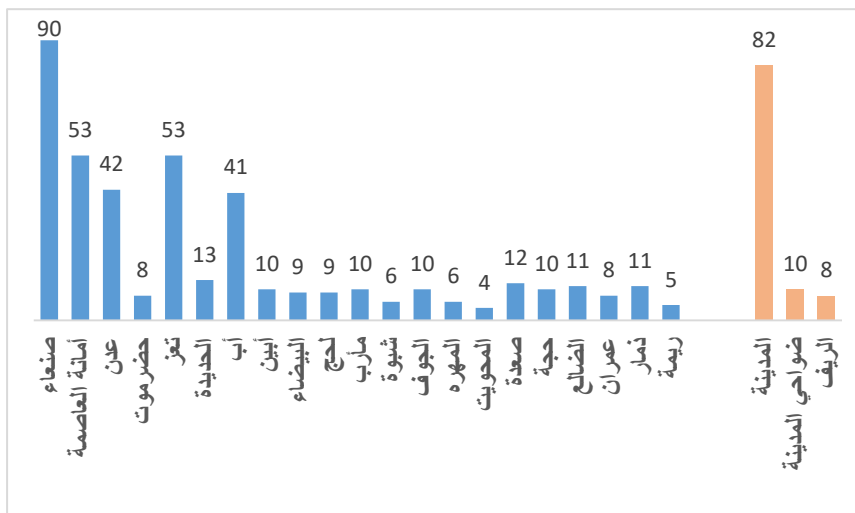
الأغبري، لنا محمد عبده و عثمان، أنور حسن عبد الله و عمر، عزمان محمد

بيانات غير طبيعية وإحصاءات مشوهة⁽¹⁾؛ توصلَ البحث إلى 421 استجابة مكتملة كان تحليلها عن طريق الإحصاءات الوصفية والنسب المئوية؛ لتعرّف أهم التحديات التي تعوق فرص التمكين الاقتصادي للمرأة اليمنية من منظورها.

النتائج والمناقشة

أولاً: البيانات الديمغرافية لعينة البحث

يستعرض هذا الجزء معلومات عن المستجيبات من عينة البحث، فأغلبهن من المقيمات في محافظة صنعاء، وعددهن 90 بنسبة 21٪، وعكسها محافظة المحويت، فمنها 4 استجابات بنسبة 1٪، والاستجابة كانت أكثر من المقيمات في المدينة بنسبة 82٪، ثم ضواحي المدينة بنسبة 10٪، ثم الريف بنسبة 8٪، كما يبين الشكل (2).



الشكل 2 الردود حسب المحافظات وحالة السكن

(1) Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., Anderson, R. E., (2019). Multivariate data analysis. eighth edition, Cengage, UK.

الأمل في خضم الصعوبات المستمرة...

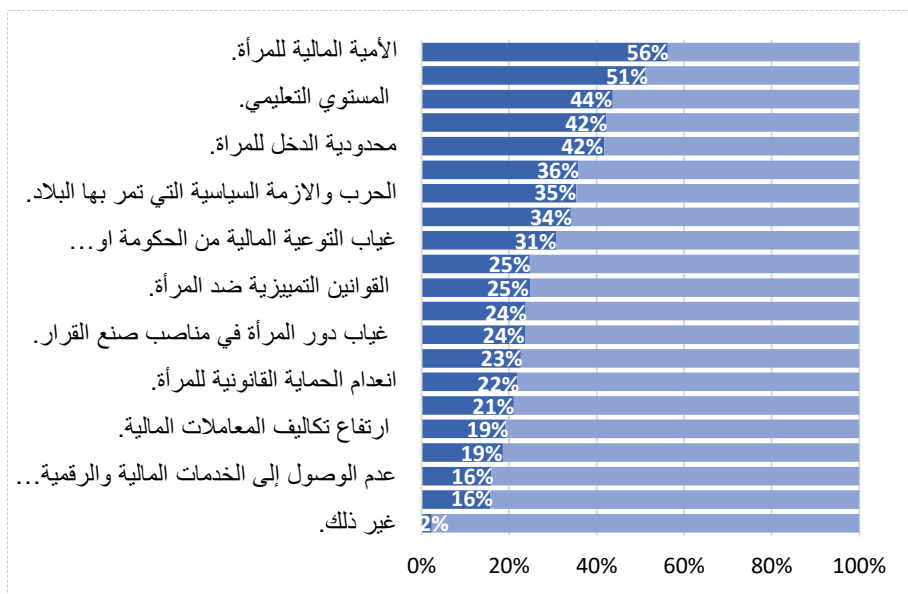
أما الجدول (1) فتضمن العوامل الشخصية الأخرى لعينة البحث؛ أي العمر، فكانت الفئتان العمريتان الأكثر استجابة هما فئة (20-29 سنة) ثم فئة (30-39 سنة) بنسبتي (44٪) و(41٪) على التوالي، والحالة الاجتماعية، فكانت نسبة المتزوجات 52٪، ثم نسبة العازبات 40٪، والتحصيل العلمي، فكانت أغلبية المستجيبات من المستوى الجامعي وما فوقه بنسبة 26٪، وهذا يدعم البحث، أما في الحالة الوظيفية فكانت أعلى نسبة 32٪ للموظفات في القطاع الخاص.

المتغيرات الديمغرافية	الفئات	التكرار	النسبة (%)
العمر	19-15	16	4
	29-20	184	44
	39-30	174	41
	49-40	44	10
	54-50	3	1
الحالة الاجتماعية	عازبة	170	40
	متزوجة	220	52
	مطلقة	21	5
	أرملة	10	2
المؤهل العلمي	أقرأ واكتب	21	5
	تمهيدي	5	1
	ثانوية عامة	61	14
	دبلوم	74	18
	بكالوريوس	222	53
	دراسات عليا	38	9
الحالة الوظيفية	موظفة. قطاع عام	60	14
	موظفة. قطاع خاص	135	32
	صاحبة مشروع خاص	25	6
	عاطلة عن العمل	27	6
	طالبة	64	15
	غير مسموح لها بالعمل	12	3
	ربة بيت	72	17
	متقاعدة	1	0.2
	لا أعمل	25	6
حجم العينة:		421	

الأمل في خضم الصعوبات المستمرة...

ثانيًا: أهم التحديات من منظور عينة البحث

يوضح الشكل (3) أهم التحديات التي تعوق فرص تمكين المرأة اليمنية اقتصاديًا، وهي مرتبة وفق اختيارات المستجيبات.



الشكل 3 أهم التحديات من منظور عينة البحث

يظهر من الشكل أعلاه منظور النساء اليمنيات إلى التحديات التي تعوق تمكينهن اقتصاديًا، فقد رآين الأمية المالية للمرأة أهم تحدٍّ يواجه تمكينهن اقتصاديًا وفق ما أشارت إليه نسبة 56% من عينة البحث، وهو من الأسباب التي تؤدي إلى قلة استخدام الخدمات المالية أو العزوف عنها كليًا ولو كان سهلاً الوصول إليها وتوفرت بجودة عالية، وقد اختارت نسبة 31% من عينة البحث غياب التوعية المالية من الحكومة أو المؤسسات المالية؛ تحديًا في تمكين المرأة اقتصاديًا، وهذا يجعل المرأة مفتقرة إلى التخطيط المالي الجيد، أو دراسة جدوى مشروعها، مما يؤدي إلى تعثر مشروعها،

أو عزوفها عن البدء بمشروع جديد، أو العجز عن التوسع في المشروع القائم والتسويق له، وهذا كله يؤكد اعتقادات المؤسسات المالية أن النساء يمثلن قطاعاً عالي المخاطر⁽¹⁾. ومن منظور عينة البحث تأتي العادات والتقاليد السلبية في المجتمع ثاني أهم التحديات التي تواجه تمكين المرأة اقتصادياً في اليمن؛ أشارت إلى ذلك نسبة 51٪، ورأت نسبة 24٪ منهن أن سيطرة الرجل على الموارد المالية في الأسرة تحدّ يواجه تمكينهم اقتصادياً، وهذا يؤكد أن القيم التقليدية المتوارثة في المجتمع اليمني لم تستطع استيعاب المجالات الجديدة لعمل المرأة، وذلك بسبب التقسيم التقليدي للأدوار بين المرأة والرجل، مما يجعلها تتردد في المشاركة الاقتصادية، مما يؤدي إلى محدودية الفرص الاستثمارية المتاحة لها، إلى جانب تحوُّف المجتمع من استقلالية المرأة مادياً، ومن ثم يولون أهمية أكبر لعمل الرجل، على الرغم من أن الإسلام أعطى الحق للمرأة بالعمل مثل الرجل، والبحث عن مصادر العيش الكريم، ولكن بما يليق مع خلقتها وتكوينها، ويحفظ كرامتها، وبعيداً عن الأعمال التي تخص الرجال، وهذا ما عجز عن إدراكه طائفة من المثقفين قليلي العلم بفقه النساء في الإسلام، ودفعهم إلى اعتبار المرأة مظلومة في الإسلام بناءً على الفهم الخاطئ، أو العلم الأبتري، أو تجاهل حقيقة المرأة في الإسلام⁽²⁾. وتجدد الإشارة إلى أن المنظمات والمواثيق الدولية تتغنى بالمساواة بين الرجل والمرأة، وقد وضعت لذلك مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين Global Gender Gap، ويعدُّ الاعتراف بالرعاية غير مدفوعة الأجر من أهم المواضيع التي تسعى تلك المنظمات والمواثيق إلى تقليصه، فالأمم المتحدة مثلاً شددت على أن الرعاية غير مدفوعة الأجر

(1) مجموعة البنك الدولي. "دراسة عن التمكين الاقتصادي للمرأة".

(2) العبد الكريم، فؤاد بن عبد الكريم بن عبد العزيز. قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية دراسة نقدية في ضوء الإسلام.

الأمل في خضم الصعوبات المستمرة...

- الطهي والتنظيف ورعاية الأطفال والمسنين - قضية رئيسة لحقوق الإنسان، وتؤدي إلى تعزيز الفقر والاستبعاد الاجتماعي للمرأة، وأنها ينبغي لها أن تكون مسؤولية اجتماعية وجماعية بدلاً من تحمل النساء العبء الأكبر فيها⁽¹⁾، ومن قبل اعترفت الشريعة الإسلامية بالرعاية والعمل المنزلي، وأجرت لها أجرًا (نفقة) يتحمل الرجل مسؤوليتها، قال تعالى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق: 7]، وأكدت المذاهب الأربعة (الحنفي، المالكي، الشافعي، الحنبلي) أن الشريعة لا تفرض على المرأة الخدمة المنزلية، وذهب إلى ذلك أيضًا الفقهاء المعاصرون، وأفاضوا في أن هذه من المستحبات التي تثاب عليها الزوجة بالثواب الجزيل⁽²⁾، ومن هدي أفضل الخلق رسولنا وحبيبنا محمد ﷺ أنه كان يخدم في بيته، ويقضي حوائجه بيده، يقول الأسود بن يزيد رضي الله عنه: "سئلت عائشة رضي الله عنها؛ ما كان النبي ﷺ يصنع في بيته؟ قالت: كان يكون في مهنة أهله (تعني خدمة أهله)، فإذا حضرت الصلاة خرج إلى الصلاة... وفي رواية: فإذا سمع الأذان خرج".

ومن ثم حصل تحدي عدم الاعتراف بالرعاية والعمل المنزلي غير المدفوع الأجر؛ حصل على نسبة 16٪ من منظور النساء اليمنيات، وتعد النسبة الأقل مقارنة بما للتحديات الأخرى، وهذا قد يدل على إدراك المرأة حقوقها المالية، وأهمها النفقة التي أوجبها الإسلام، وأكد على مسؤولية الرجل في الإنفاق على بيته لتتفرغ المرأة لتربية

(1) الأمم المتحدة. (2013). خبيرة الأمم المتحدة: عمل المرأة بدون أجر في المنزل يمثل قضية

رئيسية لحقوق الإنسان. أخبار الأمم المتحدة. <https://bit.ly/3wZsBde>

(2) زووم، هبة؛ البصري، ليلي. (2018). لا يحق لك شرعًا إجبار الزوجة على الأعمال المنزلية.

موقع زووم. <https://bit.ly/2St6gWe3>

أولادها، وكفل لها كل الحقوق الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، وأحاطها بسياس من الحماية والتكريم، وأعطاهما حق الدفاع عن نفسها ورفع الظلم عنها، سواء أكان مصدر ذلك الظلم أبًا قاسيًا، أم زوجًا مستبدًا، أم ولدًا عاقًا، أم رئيس عمل لا يتعامل معها بالاحترام الواجب، ولكن ما زالت نساء محرومات من تلك الحقوق التي أقرتها الشريعة الإسلامية سواء أكانت بنتًا أم زوجة أم أمًا، وهذا أفرز تحديات في حياة المرأة العربية والمسلمة جعلتها تعاني مشكلات لا شأن للإسلام وتشريعاتها بها⁽¹⁾، فرى ظلمًا واقعا على المرأة، وكثيرات هن النساء اللاتي يجبرن على الإنفاق على الأسرة والتنازل عن حقوقهن التي شرعها لهن الإسلام⁽²⁾، وهذا تثبته النسبتان العاليتان لاختيار عينة البحث تحدي سيطرة الأهل، والاهتمام بأمور الأسرة، فالنسبتان هما (36٪) و(34٪) لكل على التوالي، وهذا كله ناتج عن التعامل مع المرأة من خلال عادات وتقاليد متوارثة تصطدم بالحقوق التي كفلتها الشريعة الإسلامية؛ لذا وجب زيادة الوعي بأهمية دور المرأة في عمارة الأرض حسب طاقتها في كل مجالات الحياة العامة والخاصة، مع التزامها بحدود الله سبحانه والآداب الشرعية، سواء كان ذلك في بيتها تقوم برسالة أمومتها، أم في العمل المهني بما لا يتعارض مع مسؤوليتها الأسرية ورسالتها الأصلية، وألا يكون مخالفاً أمر الله سبحانه أو مصدراً للفتنة والغواية، فنجدها في التدريس والتمريض والإفتاء والرواية والزراعة، وغير ذلك من شؤون الحياة⁽³⁾، بالإضافة إلى أهمية تفعيل دور الدولة

(1) غنایم، محمد نبیل. (2017). ارفعوا الظلم عن النساء تنعم مجتمعاتنا بالاستقرار. موقع الخليج.

<https://bit.ly/3dk5Ad8>

(2) الغد. (2019). "دراسة: توسع البنوك الإسلامية في المنطقة العربية يعزز الشمول المالي".

<https://bit.ly/2UIrTCR>

(3) الرفاعي، شيماء ياسين طه؛ الرفاعي، منى ياسين. مدى التمكين المجتمعي للمرأة في الشريعة

الإسلامية.

الأمل في خضم الصعوبات المستمرة...

التي يقع على عاتقها تعزيز الوعي في المجتمع بأهمية دور المرأة، وتوفير خدمات اجتماعية على رأسها خدمات رعاية الأطفال والمسنين...، فهذا حق لكل فرد في المجتمع الإسلامي تكفله الدولة منذ ولادته إلى وفاته، وهو نهج الخلفاء الراشدين الذين تخرجوا في مدرسة النبوة؛ في الاهتمام بالفقراء، ورعاية المحتاجين، والحرص على التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع كافة⁽¹⁾.

لم يضع الفقهاء قديماً قيوداً خاصة تمنع المرأة من ممارسة النشاط الاقتصادي، وإنما كانت حال الأسرة بين الغنى والفقر هي التي تحدد مشاركة المرأة في عملية الإنتاج الاقتصادي⁽²⁾، ولكن إذا نظرنا إلى المستوى الاجتماعي من منظور تعزيز الثقة في مواجهة الحياة العملية؛ وجدنا أنه يشكل تحدياً في تمكين المرأة اليمينية اقتصادياً، وهو ما وافقت عليه نسبة 19٪ من عينة البحث، ويتفق هذا مع دراسة⁽³⁾ بيّنت أن المستوى المعيشي المرتفع للأسر يبعث في أفرادها الثقة بالنفس، ويجعلهم أكثر صلابة في مواجهة الأخطاء في الحياة العملية، وتقبل النقد وتحويله إلى دافع إيجابي، وتحقيق النجاحات في أعمالهم، ونقيض ذلك الفرد القادم من بيئة اجتماعية بسيطة، فيكون ذا شخصية ضعيفة مهتزة، لا يتقبل النقد، ولا يسعى إلى إصلاحات، وإنما يكتفي غالباً بإخفاء أخطائه.

(1) السرجاني، راغب. (2017). "التكافل والإغاثة في عهد عمر بن الخطاب". موقع قصة

الإسلام، <https://bit.ly/3jj1Kov>

(2) الغنوشي، راشد. المرأة بين القرآن وواقع المسلمين.

(3) عوض الله، أحمد حسين عبد القادر؛ إبراهيم، محمد المعتز المجتبي. (2016). "أثر المستوي

الاجتماعي للموظف بشركة أسنان الطبية المحدودة على تخفيض تكلفة تطبيق معايير الجودة

الشاملة في العمل-السودان". المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث. المجلد الثاني. العدد (5).

ص 65-83.

ومن تكريم الله سبحانه المرأة في الإسلام أن جعلها راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتهما، ومنحها كل الحقوق التي تليق بطبيعتها، ولكن المجتمع حوّل هذا التكريم إلى نظرة تقليدية دونية، فقصر كل مهامها على تنشئة الأطفال والاهتمام بشؤون البيت، وأدى هذا إلى الاستهانة بقدرتها على العمل والتفاوض واتخاذ القرارات؛ لذا أكدت نسبة 21٪ من عينة البحث أن **النظرة الدونية إلى المرأة تمثل تحدياً في تمكينها اقتصادياً**، وهذا يؤكد على أن الناتج البيئي والبنية الاجتماعية في اليمن متأثران بموروثات اجتماعية قديمة حددت للمرأة أدواراً محدودة في أطُرٍ معينة ارتبطت بالعمل الأسري المتعلق بشؤون البيت، والمساعدة في الأعمال الزراعية المرتبطة بالأسرة، على الرغم من أن أمّنا خديجة رضي الله عنها كانت سيدة أعمال، وأمّنا عائشة رضي الله عنها كانت عالمة يتلقى الرجال منها العلم وحديث رسول الله ﷺ، وفي القرآن الكريم سورة كاملة باسم النساء، وهذا يؤكد المكانة العالية التي منحها الإسلام للمرأة في جميع جوانب الحياة.

وقد أتى التعليم لمحاولة تغيير تلك النظرة التقليدية إلى المرأة، ودفعها للمشاركة في التنمية من أجل التطور والنماء، فالإسلام أعطاهما الحق بالتعليم، ولم يُقبحها جاهلة، فهو أول شرع في العالم يفرض العلم على المسلمين رجالاً ونساءً، لإقامة حضارة ربانية شعارها أول آية نزلت على رسول الله محمد ﷺ: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: 1] (1)، ولكن ما زال **المستوى التعليمي في اليمن تحدياً يواجه تمكين المرأة اقتصادياً** من منظور عينة البحث بنسبة 44٪، وهذا يؤكد ارتفاع معدلات الأمية في اليمن التي تصل إلى

(1) رضا، محمد رشيد. حقوق النساء في الإسلام وحظهن من الإصلاح المحمدي العام.

الأمل في خضم الصعوبات المستمرة...

نسبة 32٪ وفق موقع World Atlas⁽¹⁾، ففي مقابل نسبة 85٪ من الرجال اليمنيين المتعلمين؛ هناك نسبة 55٪ فقط من النساء اليمنيات متعلّقات⁽²⁾.

اليمن من الدول الفقيرة في الشرق الأوسط، وقد أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه إذا لم تحل الأزمة السياسية الدائرة في اليمن حتى عام 2022؛ فستصنف أفقر دولة في العالم، وذلك لارتفاع فجوة الفقر -المسافة بين متوسط الدخل وخط الفقر- وارتفاع عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع من 19٪ عام 2014 إلى 65٪ عام 2022⁽³⁾؛ لهذا كانت الأوضاع السياسية غير المستقرة من التحديات التي تواجه التمكين الاقتصادي للمرأة اليمنية وفق ما أشارت إليه نسبة 35٪ من عينة البحث.

ويعد الفقر ومحدودية دخل المرأة وجهين لعملة واحدة، وكل منهما سبب للآخر ونتيجة، فالفقر يؤدي إلى محدودية دخل المرأة، والعكس صحيح، ونسبة 42٪ من عينة البحث تؤكد أنهما من بين أهم التحديات التي تواجه تمكين المرأة اليمنية اقتصاديًا، على الرغم من الموارد التي يمتلكها اليمن، وأهمها الموانئ من مثل ميناء عدن الذي يعد أهم ميناء إستراتيجي في العالم، وميناء الحديدة، وموانئ البحر العربي، ومضيق باب المندب، وغيرها، بالإضافة إلى النفط، والغاز الطبيعي، والثروة السمكية، والمعادن وأهمها الذهب، وعلاوة عن ذلك الموقع الجغرافي المتميز لليمن الذي يعد مركزًا للتجارة العالمية بين الشرق والغرب، ووجهة سياحية فيها معالم تاريخية مهمة، وكثير من الموارد

(1) المحمد، إسراء. (2020). "773 مليون يعانون من الأمية حول العالم السودان واليمن أكبر

المتضررين العرب بنسب مهولة". موقع عربي بوست. <https://bit.ly/3A4G5pZ>

(2) العمار وباتشيت. "اليمن: تداعيات الحرب على القوى العاملة من النساء".

(3) UNDP, (2019). Prolonged conflict would make Yemen the poorest country in the world, UNDP study says. <https://bit.ly/3dySUPA>

الأخرى، ولكن يفتقر اليمن إلى قيادات ذات كفاءة ومهارات عالية⁽¹⁾ تنتشل هذه الموارد من مستنقعات الفساد إلى نهر التطور والتنمية؛ ليستفيد منها المجتمع بأكمله. وتعكس القوانين والأنظمة لمواجهة التمييز ضد المرأة ضماناً لتكافؤ الفرص والحماية القانونية، ولكن يُلاحظ في المنظومة القانونية اليمنية نصوص ومواد قانونية تمييزية ضد المرأة حرمتها حقوقها، وأخلّت بميزان العدالة الذي يفترض أن القانون هو المنصة التي يركز عليها ميزان العدالة والإنصاف، فلم تتواءم تشريعاته الوطنية مع الاتفاقيات الدولية المصدق عليها، وأهمها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) التي انضمت إليها اليمن في 18 فبراير 1979، وصادق عليها في 30 مايو 1984⁽²⁾، ومن منظور عينة البحث فإن انعدام الحماية القانونية للمرأة، والقوانين التمييزية ضد المرأة؛ تحديان بنسبة (22٪) و(25٪) لكل على التوالي، وهذا يؤكد أن المرأة تدرك أهمية ما تمثله تلك التحديات من تقويض تمكينها الاقتصادي في اليمن.

وإن كان التمكين الاقتصادي للمرأة لبَّ هذا البحث؛ فإن حضورها في صميم عملية صنع السياسات أساس في توفير الفرص الاقتصادية لها، وذلك لمعرفة احتياجات نظيراتها من النساء؛ لأنها امرأة وعاملة، وعلى الرغم من أن لقوانين الأحوال الشخصية والأسرة في اليمن دوراً رئيساً في تعزيز إسهام المرأة في الحياة السياسية؛ لكنها لا تعزز وضع المرأة أو أن يكون لها دور في صنع القرار داخل الأسرة؛ لذا كان هناك تدبّر في مشاركة المرأة اليمنية في مختلف المجالات السياسية، وذلك يعود إلى جملة من

(1) دادة، حبيب ولد. (2018). "خبر اقتصادي: اليمن الفقيرة ستعود إلى دولة من أقوى

اقتصاديات العالم". المشهد اليمني. <https://www.almashhad-alyemeni.com/118801>

(2) الزبيب، عبد الرحمن علي. (2020). "القوانين التمييزية ضد المرأة اليمنية". المركز الديمقراطي

العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية السياسية. <https://democraticac.de/?p=70807>

الأمل في خضم الصعوبات المستمرة...

المعوقات منها الاجتماعي المرتبط بالأعراف والتقاليد، وتنشئة المرأة في الأسرة أو المدرسة...، والسياسي المرتبط بالنظام الانتخابي الذي يقلل من فرص النساء وإن كن ذوات كفاءة عالية، والاقتصادي المرتبط بتحجيم المشاركة السياسية للمرأة اليمنية⁽¹⁾، على الرغم من أن اليمن بلد الحضارات، وقد تولت حكمه النساء، وكان أشهرهن الملكة بلقيس التي حكمت بحُسن تدبير وتشاور سطره القرآن الكريم في قصتها مع النبي سليمان عليه السلام.

والجدير بالذكر أنه منذ عقدتين -وللمرة الأولى- نجد أن المرأة اليمنية مهشَّنة سياسيًا، ومغيَّبة عن آخر تشكيل حكومي⁽²⁾؛ لذا تبيَّن أن غياب دور المرأة في مناصب صنع القرار، وغياب دور المنظمات النسائية في عملية التنمية؛ حصلا على نسبتين عاليتين متقاربتين هما (24٪) و(25٪) على التوالي من بين التحديات التي تواجه المرأة اقتصاديًا في اليمن، وذلك لأنهما تعبير عن المواطنة التي تقوم على الحقوق المتساوية لجميع أفراد المجتمع، وتقيس درجة نمو تلك المجتمعات بمقدار قدرتها على دمج النساء في قضايا المجتمع العامة والخاصة⁽³⁾.

ولم يحصل تحدي عدم الوصول إلى الخدمات المالية والرقمية والأصول العقارية على نسبة عالية من بين اختيارات إجمالي أفراد العينة، فنسبته 16٪ فقط، ولكن نلاحظ أن تحدي ارتفاع تكاليف المعاملات المالية، والمتطلبات المعقدة للحصول على

(1) حسين، رانيا؛ مصطفى، ماجدة؛ فاوي، وردة؛ أبو الحجاج، ياسمين. (2019). "المشاركة

السياسية للمرأة بعد عملية التغيير السياسي في اليمن". المركز العربي للبحوث والدراسات.
<http://www.acrseg.org/41070>

(2) الكمالي، زكريا. (2021). "الحرب تسحق المرأة اليمنية: ظروف قائمة". العربي الجديد.
<https://bit.ly/3hu1j8g>

(3) حويجة، سحر. (2015). "أهمية المشاركة السياسية للمرأة". شبكة المرأة السورية.
<https://swnsyria.org/?p=3701>

الخدمات المالية؛ كانا بنسبتين أعلى هما (19٪) و(23٪) على التوالي، وذلك من منظور عينة البحث، وهذا قد يسبب مشكلة في استخدام الخدمات المالية بسبب ارتفاع متطلبات الضمانات المطلوبة وعجز المرأة عن توفيرها، بالإضافة إلى كثرة متطلبات الوثائق الرسمية التي تحتاج إلى جهد ووقت طويل قد يمتد إلى شهور، وبخاصة مع تردي الأوضاع في البلاد، إلى جانب ما قد تتلقاه النساء من مضايقات داخل الإدارات الحكومية، وارتفاع تكاليف المعاملات، وهذا كله قد يؤدي بالنساء غالباً إلى الانسحاب من أداء أي نشاط اقتصادي، أو الدخول في مشروع، أو طلب الحصول على قرض، أو قد يؤدي بهن إلى العزوف عن ذلك كلياً، مما يتبين معه أن البيئة الاستثمارية للمرأة في اليمن غير مشجعة للعمل والاستثمار⁽¹⁾، إما من حيث العادات والتقاليد كما سلف، وإما بسبب الضغوطات التي تواجهها المرأة عند البدء بمشروعها، وهذا يُفقد المؤسسات المالية كثيراً من العمليات، ويحد من استخدام المرأة الخدمات المالية، أو يدفعها إلى الانسحاب من استخدامها، ويؤكد⁽²⁾ أن نسبة 2٪ فقط من النساء اليمنيات اللاتي تزيد أعمارهن عن 15 عاماً؛ لديهن حساب في مؤسسة مالية، وأن نسبة أقل من 1٪ في العمر نفسه حصلن على قرض من مؤسسة مالية.

وقد أظهرت نسبة 2٪ من عينة البحث تحديات أخرى تعرقل تمكين المرأة اليمنية اقتصادياً، منها ضعف انتشار المؤسسات المالية الإسلامية، والواسطة والمحسوبية، والصراعات القبلية التي ولدت ظاهرة الثأر التي تؤدي إلى ثني النساء والفتيات عن الحركة

(1) Qaied & Basavaraj. The Role of Microfinance for Empowerment of Poor Women in light of the current crisis in Yemen.

(2) The Global Findex Database, (2017). Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution. Washington, DC: World Bank. doi:10.1596/978-1-4648-1259-0. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO.

الأمل في خضم الصعوبات المستمرة...

خارج المنزل خوفاً من الاختطاف. بالإضافة إلى تحدي المذهبية الدينية الذي يعد ظاهرة جديدة في المجتمع اليمني.

وهكذا نجد أن هذا البحث رتب التحديات التي تعوق فرص التمكين الاقتصادي للمرأة اليمنية؛ وفق منظور النساء اليمنيات، بعد أن جمعها من الدراسات السابقة، وهذا أبرز الحاجة الملحة إلى تكثيف الحوار بين صناعات السياسات والقرارات، وتبادل الآراء للوصول إلى مفاهيم مشتركة، لا لمعالجة تلك التحديات فحسب؛ وإنما لإعطاء الأولوية في المعالجة، فنرى مثلاً أن تحدي الاعتراف بالرعاية غير مدفوعة الأجر قضية رئيسة لحقوق الإنسان⁽¹⁾، ولكنه لم يكن التحدي الأبرز من منظور النساء اليمنيات، وفي المقابل توصلت أغلب الدراسات السابقة إلى أن العادات والتقاليد أهم تحدٍ يواجه تمكين المرأة اقتصادياً، ولكن الأمية المالية كانت أهم تحدٍ من منظور المرأة اليمنية، وهذا كله يؤكد أهمية منظور المرأة اليمنية والواقع الحقيقي التي تعيشه.

التوصيات

حاول هذا البحث إبراز أهمية منظور المرأة اليمنية في تعرّف أهم التحديات التي تواجه فرص تمكينها اقتصادياً؛ لما يحققه ذلك من بناء جسر بينها وبين أصحاب القرار لإعطاء الأولويات لأهم التحديات التي تمثل معضلة في الحياة الاقتصادية للمرأة اليمنية؛ لذا يوصي هذا البحث بأهمية إيجاد السبل الكفيلة للتغلب على تلك التحديات، وذلك من خلال رصد العادات والتقاليد السلبية في المجتمع، والقوانين والتشريعات التي تمثل قيوداً في حياة المرأة في المجتمع اليمني بعامة، وفي مجالات العمل بخاصة، والتدرج في

(1) الأمم المتحدة. خبيرة الأمم المتحدة: عمل المرأة بدون أجر في المنزل يمثل قضية رئيسية لحقوق الإنسان.

محاربة تلك العادات والتقاليد السلبية وتقليصها من خلال تكثيف التوعية باستخدام وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، وإعادة النظر في القوانين والتشريعات التي تعرقل الحياة الاقتصادية للمرأة اليمنية بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية، حتى يتسنى للمرأة أن تستفيد من الفرص الاقتصادية في توفير العمل الذي يناسبها، وهذه مهمة ملحة للحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتغيير القواعد المتعلقة بتقسيم العمل بين الجنسين بعدالة، والاختيار الحر للمهنة ونوع العمل، والحق في المساواة في الأجر، والضمان الاجتماعي، والحماية الصحية، وسلامة ظروف العمل، لا تلك المساواة التي تعني إقحام المرأة في مجالات لا تتناسب مع طبيعتها وخلقتها وتركيبها العقلي والنفسي، وصدق قول الحق تعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى﴾ [آل عمران: 36]؛ فمن المهم تقديم فرص أكثر للمرأة في شغل المناصب القيادية في قطاع الأعمال والسياسة، وذلك لأنها امرأة وصاحبة قرار في آنٍ معاً، مع زيادة صلاحياتها في تكوين المنظمات النسائية، لتكون قادرة على التعبير عن احتياجات النساء ومتطلباتهن، وبخاصة في الأقليات المهمشة التي لا تحظى إلا بحقوق قليلة في المجتمع.

ويوصي البحث أيضاً بتفعيل الإلزامية في المجتمع، وفرض العقوبات على من يخالفها، وذلك لمحاولة معالجة الموروث الثقافي التمييزي ضد المرأة، ويكون من خلال إجراءات عدة منها إلزامية التعليم بفرض عقوبات صارمة على رب الأسرة الذي لا يرسل ابنته للتعليم، ومن ثم تكون البداية في ردم فجوة العادات والتقاليد، فنسبة التحاق الإناث بالتعليم في تناقص حسب المرحلة التعليمية، فهي 75٪ للمرحلة الابتدائية و40.2٪ للمرحلة الثانوية لعام 2016⁽¹⁾، ومن المهم توفير الحكومة البيئة المناسبة والحوافز الكافية لضمان تعليم الإناث، وإلزام جميع المؤسسات المالية بالتعاون فيما بينها

(1) صندوق النقد العربي. (2020). "دور صندوق النقد العربي في تمكين المرأة العربية". أبو ظبي.

الأمل في خضم الصعوبات المستمرة...

لوضع خطة شاملة للقضاء على الأمية المالية للمرأة في الريف والحضر، مع تطوير قاعدة للتدريب والتأهيل في مختلف المجالات التي تلبي متطلبات البدء بعمل مشاريع خاصة، وذلك لأن الثقافة المالية عالميًا أصبحت إجراء احترازيًا ومكملاً أساسًا لسلوك القطاع المالي في ترسيخ المفاهيم المالية لدى الأفراد وتحفيز الابتكار لضمان تحقيق الشمول المالي الذي يعدُّ من الإستراتيجيات المهمة في تمكين المرأة اقتصاديًا⁽¹⁾.

والشمول المالي الإسلامي Islamic Financial Inclusion من الحلول التي يوصي بها هذا البحث؛ لأنه اللبنة الأساس في تمكين المرأة اليمينة اقتصاديًا في بلد إسلامي محافظ، وهذا الشمول ليس أداة لتعزيز الوصول واستخدام الخدمات والمنتجات الإسلامية المتفرد بها النظام المالي الإسلامي فحسب، وإنما يتميز باستقطابه أولئك الذين استبعدوا أنفسهم من النظام المالي التقليدي خوفًا من التعامل بالربا⁽²⁾، وهو أداة قيمة لتعزيز قدرة الإدارة المالية والاستقلال الاقتصادي للمرأة من خلال تعزيز مشاريعها، مما يؤدي إلى تراكم المدخرات، ومن ثم خلق الثروات السريعة، وذلك لأن تحسين قدرة المرأة المالية وامتلاك الأصول يزيد من قدرتها على اتخاذ القرار داخل الأسرة، ويؤدي الخوض في عملية الاستثمار والتطوير الاقتصادي إلى التقليل من خطر العنف ضدها⁽³⁾، وإلى تحجيم سيطرة الرجل على الموارد المالية داخل الأسرة؛ لذا نجد الإسلام حرص على تقرير الملكية الخاصة وإباحتها؛ فمن دونها تموت الغريزة التي تدعو الناس دائمًا إلى السعي

(1) شني، صورية؛ بن لحضر، السعيد. (2018). "أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية: تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية". مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة. المجلد 3. العدد

2. ص 104-129.

(2) Alaghbari, L. M. A., & Othman, A. H. A. (2021). Islamic Financial Inclusion and relieving the COVID-19 impact through Zakat and Waqf. International Journal of Al-Turath In Islamic Wealth and Finance, 2(2), 1-25.

(3) Jatfors, A. (2017). Violence Against Women and Women's Economic Empowerment. UN WOMWN. Bangkok, 23 February, 2017.

الأغبري، لينا محمد عبده و عثمان، أنور حسن عبد الله و عمر، عزماني محمد

والعمل، ويُقتل فيهم الدافع إلى التنمية، مما يترتب عليه تدهور المجتمع وفساده واضمحلاله في قعر أمراض الفقر والجهل التي تقضي على الأمم والمجتمعات قضاء مبرماً، فمن حق أي إنسان الحرية في التملك وألا يكون تابعاً تبعية تامة للآخرين، وهذا خير ضمان للاستقلال الشخصي، وفيه دفع الإنسان إلى العمل والتنمية؛ لأن الطبيعة التي فُطر عليها الإنسان هي حُبُّه لأن يستأثر بثمرات جهده وعمله، فإذا علم أنه لن يصل إلى ما يطمح إليه بمقدار الجهد الذي يبذله؛ كان ذلك داعياً إياه إلى البطالة والكسل. والحرية الاقتصادية للأفراد في أن يمتلكوا ويتنافسوا في ميادين التجارة وغيرها؛ كانت سبباً في نمو الدخل في بعض الدول من مثل دول غربي أوروبا وأمريكا الشمالية في القرون القليلة الماضية⁽¹⁾.

وآخر ما يوصي به هذا البحث أنه من أجل تمكين المرأة اليمنية اقتصادياً يجب حل المشاكل في مناطق النزاعات القبلية التي تؤدي إلى ثارات قبلية وزعزعة الأمن، إلى جانب تقديم الأولويات العاجلة والملحة للتسوية السياسية لإنهاء الأزمة القائمة، وذلك لأن النساء هن من يدفعن الثمن الأكبر لذلك⁽²⁾ من حيث تفاقم التمييز والعنف ضدهن، ويؤدي ذلك إلى إحجام كثيرات منهن عن التنقل خارج المنزل، مما يعوق كثيراً مشاركتهن في المجالين الاقتصادي والسياسي⁽³⁾.

ويوصي البحث بإجراء مزيد دراسات عن إدراك المجتمع اليمني لتمكين المرأة في جميع الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ولكن من منظور الرجل، وذلك لبناء

(1) بسيوني، سعيد أبو الفتوح محمد. (1988). الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية.

الطبعة الأولى. دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع. المنصورة.

(2) Valette. Protection, Participation and Potential Women.

(3) Human Rights Watch. (2020). Yemen Events of 2019. available at <https://www.hrw.org/world-report/2020/country-chapters/yemen>.

الأمل في خضم الصعوبات المستمرة...

التوازن بين الجنسين وتحقيقه في المجتمع، ودراسات تركز على معرفة أهم العادات والتقاليد السلبية والقوانين والتشريعات التي تعرقل مسيرة المرأة في عملية التمكين الاقتصادي، وذلك لتحديد الأسباب الحقيقية التي تقف وراء تصاعد تلك المعاناة في حق المرأة اليمنية.

وفي الختام تجدر الإشارة إلى أن الدراسات السابقة تعج بالتحديات التي تواجه تمكين المرأة اقتصادياً، ولكن أهمية هذا البحث تأتت من تسلسل تلك التحديات وأهميتها من منظور المرأة اليمنية من الأهم فالمهم فالأقل أهمية، وذلك يسهل لصناع السياسات وضع الحلول واتخاذ القرارات المناسبة حسب كل تحدٍّ، ومراعاة الوضع الذي يمر به اليمن، فلا نسعى مثلاً في بذل الجهد لمقترحات عن كيفية إيجاد الحلول لتسهيل الإجراءات الحكومية للمرأة في ظل غياب الدولة وافتقار الأمان وتفشي الأمية المالية بين النساء في اليمن؛ لذا وجبت مراعاة الزمان والمكان والظرف، فما كان مشكلة بالأمس قد يكون حلاً اليوم.

قائمة المصادر والمراجع

- اتحاد المصارف العربية. (2018). "القطاع المصرفي الإسلامي العربي". الأمانة العامة. إدارة الدراسات والبحوث.
- الباجوري، سمر. (2019). "تمكين المرأة لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا". المركز العربي الديمقراطي. مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، 2(5).
- بسيوني، سعيد أبو الفتوح محمد. (1988). الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية. الطبعة الأولى. دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع. المنصورة.
- البنك الدولي. (2014). "وضع المرأة اليمنية: من الطموح الى تحقيق الفرص". مايو 2014.

الأغبري، لينا محمد عبده و عثمان، أنور حسن عبد الله و عمر، عزمان محمد

- تعز أونلاين. (2020). "اقتصاد رقمي باستخدام "الموبايل" اليمن يستعد لدخول مرحلة الشمول المالي". 24 فبراير.
<https://www.taizonline.com/m/news26285.html>
- حسين، رانيا؛ مصطفى، ماجدة؛ فاوي، وردة؛ أبو الحجاج، ياسمين. (2019). "المشاركة السياسية للمرأة بعد عملية التغيير السياسي في اليمن". المركز العربي للبحوث والدراسات. <https://www.acrseg.org/41070>
- حويجة، سحر. (2015). "أهمية المشاركة السياسية للمرأة". شبكة المرأة السورية. <https://swnsyria.org/?p=3701>
- الخاروف، أمل محمد علي. (2013). "تمكين المرأة الاقتصادي بين الكم والنوع. مؤشرات تمكين المرأة اقتصادياً في الأردن". الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية. الأردن.
- دادة، حبيب ولد. (2018). "خبير اقتصادي: اليمن الفقيرة ستعود إلى دولة من أقوى اقتصاديات العالم". المشهد اليمني. <https://www.almashhad-alyemeni.com/118801>
- الزبيب، عبد الرحمن علي علي. (2020). "القوانين التمييزية ضد المرأة اليمنية". المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية السياسية. <https://democraticac.de/?p=70807>
- السرجاني، راغب. (2017). "التكافل والإغاثة في عهد عمر بن الخطاب". موقع قصة الإسلام، <https://bit.ly/3jj1Kov>
- شبكة اليمن للتمويل الأصغر. (2019). "تاريخ التمويل الأصغر في اليمن". http://yemennetwork.org/ar/?page_id=20

الأمل في خضم الصعوبات المستمرة...

- شني، صورية؛ بن لخصر، السعيد. (2018). "أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية: تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية". مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة. المجلد 3. العدد 2. ص 104-129.
- صندوق النقد العربي. (2020). "دور صندوق النقد العربي في تمكين المرأة العربية". أبو ظبي.
- العمار، فوزية وباتشيت، هانا. (2019). "اليمن: تداعيات الحرب على القوى العاملة من النساء". مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية.
<https://bit.ly/2UpC2ol>
- عواد، على محمد العرسان. (2020). "الاستبانات البحثية بين حكمتها وبياناتها المفقودة". مجلة اتحاد الجماعات العربية للبحوث في التعليم العالي. 40(2). ص 1-18.
- عوض الله، احمد حسين عبد القادر؛ إبراهيم، محمد المعتز المجتبي. (2016). "أثر المستوى الاجتماعي للموظف بشركة أسنان الطبية المحدودة على تخفيض تكلفة تطبيق معايير الجودة الشاملة في العمل-السودان". المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث. المجلد الثاني. العدد (5). ص 65-83.
- الغد. (2019). "دراسة: توسع البنوك الإسلامية في المنطقة العربية يعزز الشمول المالي". <https://bit.ly/2UIrTCR>
- الغنوشي، راشد. (2012). المرأة بين القرآن وواقع المسلمين. دار الشروق.
www.shorouk.com
- الكمالي، زكريا. (2021). "الحرب تسحق المرأة اليمنية: ظروف قاتمة". العربي الجديد.
<https://bit.ly/3hu1j8g>

- الكمالي، فاروق. (2018). "البنك الدولي: الحرب تقلص اقتصاد اليمن إلى النصف". موقع العربي الجديد الإلكتروني 2018/10/03
<https://cutt.us/nTUKk>
- كونستانت، سمائثا؛ ماير، إليزابيث. (2020). "تشجيع الشمول المالي للمرأة في اليمن وتمكينها من الحصول على الطاقة الشمسية". مدونات البنك الدولي.
<https://bit.ly/3yLwiDw>
- مجموعة البنك الدولي. (2018). "تقرير المرأة أنشطة الأعمال والقانون 2018". واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
- مجموعة البنك الدولي. (2018). "دراسة عن التمكين الاقتصادي للمرأة". مايو 2018.
- المحمد، إسراء. (2020). "773 مليون يعانون من الأمية حول العالم السودان واليمن أكبر المتضررين العرب بنسب مهولة". موقع عربي بوست.
<https://bit.ly/3A4G5pZ>
- محمد، وفاء جاسم. (2015). "العوامل المؤثرة في عملية الإدراك ومعطياتها". مجلة الأكاديمي، (73)، 210-189.
- منظمة العمل الدولية. (2015). "مسح القوى العاملة في الجمهورية اليمنية 2013-2014". المكتب الإقليمي للدول العربية. بيروت.
- المؤسسة الدولية للتنمية. (2013). "وثيقة تقييم مشروع بشأن قرض مقترح بمبلغ 13.4 مليون حقوق سحب خاصة (20 مليون دولار أمريكي) للجمهورية اليمنية بشأن مشروع تنمية البنية التحتية المالية". وثيقة للبنك الدولي.
- Acharya, A. S., Prakash, A., Saxena, P., & Nigam, A. (2013). Sampling: Why and how of it. Indian Journal of Medical Specialties, 4(2), 330-333.
- Allen, B. J. (1996). Feminist standpoint theory: A black woman's

- (re) view of organizational socialization. *Communication Studies*, 47(4), 257-271.
- Al-Qahtani, M. M. Z., Alkhateeb, T. T. Y., Mahmood, H., Abdalla, M. A. Z., & Qaralleh, T. J. O. T. (2020). The Role of the Academic and Political Empowerment of Women in Economic, Social and Managerial Empowerment: The Case of Saudi Arabia. *Economies*, 8(2), 45.
 - Alshebami, A. S., & Khandare, D. M. (2014). ‘Microfinance in Yemen “ Challenges and Opportunities “’. *International Journal in Management and Social Science* 2(12): 400–413.
 - Alshebami, A. S., & Khandare, D. M. (2015). The role of microfinance for empowerment of poor women in Yemen. *International Journal of Social Work*, 2(1), 36-44.
 - Balasubramanian, S. A., Kuppusamy, T., & Natarajan, T. (2019). ‘Financial Inclusion and Land Ownership Status of Women’. *International Journal of Development Issues* 18(1): 51–69.
 - Bayero, M. A.. (2015). ‘Exploring the Link between Financial Inclusion and Women Entrepreneurship’. *Lapai Journal of Management Science* 6(3): 247–59.
 - CGAP. Humanitarian Crises: Financial Services Can Improve Resilience. (2017). Available at: <https://www.cgap.org/news/humanitarian-crises-financial-services-can-improve-resilience>. 28-April-2017.
 - Chinomona, E., & Maziriri, E. T. (2015). Women in action: Challenges facing women entrepreneurs in the Gauteng Province of South Africa. *International Business & Economics Research Journal (IBER)*, 14(6), 835-850.
 - Demirgüç-Kunt, Asli, Leora Klapper, Dorothe Singer, Saniya Ansar, and Jake Hess. (2018). *The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution*. Washington, DC: World Bank. doi:10.1596/978-1-4648-1259-0. License:Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO.
 - Gujrati, R. (2016). Prospects and challenges Women’s economic empowerment. *Prospects, International Journal of Advanced Research and Development*, 1(10) Page No. 28-32.
 - Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., Anderson, R. E., (2019). *Multivariate data analysis*. eighth edition, Cengage, UK.

- Human Rights Watch. (2020). Yemen Events of 2019. available at <https://www.hrw.org/world-report/2020/country-chapters/yemen>.
- Hyland M., Djankov S., Goldberg K. P., (2020). Gendered laws and women in the workforce. The Peterson Institute for International Economics (PIIE), Working Paper, 20-7.
- Jatfors, A. (2017). Violence Against Women and Women's Economic Empowerment. UN WOMWN. Bangkok, 23 February, 2017.
- Krejcie, R.V., & Morgan, D.W. (1970). Determining Sample Size for Research Activities. Educational and Psychological Measurement, 30, 607-610
- Muhammad S., Bhatti M. N., Awan, M. W., (2019). Money, Politics and Gender Equality: An Analysis of Assets of Women Legislators in Pakistan (2002-13). Vol. IV, No. I, Page: 292 – 302.
- Narayanan, S., & Selvanathan, B. (2017). challenges of women empowerment in a private organization in malaysia. International Journal for Studies on Children, Women, Elderly And Disabled, Vol. 1, (January) ISSN 0128-309X.
- Onwuegbuzie, A. J., & Collins, K. M. (2007). A typology of mixed methods sampling designs in social science research. Qualitative Report, 12(2), 281-316.
- Qaied, M. M. M., & Basavaraj, K. (2019). The Role of Microfinance for Empowerment of Poor Women in light of the current crisis in Yemen. International Academic Journal of Accounting and Financial Management, 6(1), 23-31.
- Roscoe, J. T. (1975). Fundamental research statistics for the behavioral sciences. (2, Ed.). New York: Holt: Rinehart and Winston.
- Shettar, D., & Rajeshwari, M. (2015). A study on issues and challenges of women empowerment in India. IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM) e-ISSN: 2278-487X, p-ISSN: 2319-7668. Volume 17, Issue 4. Ver. I (Apr. 2015), PP 13-19.
- The Global Findex Database, (2017). Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution. Washington, DC: World Bank. doi:10.1596/978-1-4648-1259-0. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO.
- UNDP, (2019). Prolonged conflict would make Yemen the poorest

- country in the world, UNDP study says. <https://bit.ly/3dySUPA>
- UNHLP, (2016). Leave no one behind: a call to action for gender equality and women's economic empowerment. Report of the UN-secretary-general's high-level panel on women's economic empowerment. <https://www.unscn.org/uploads/web/news/UNSG-HLP-WEE-2nd-Report-.pdf>.
 - Valette, D. (2019). Protection, Participation and Potential Women and Girls in Yemen's War. International Rescue Committee.
 - World Bank. (2020). Yemen overview. Available at: <https://www.worldbank.org/en/country/yemen/overview#1>. Oct 01, 2020.
 - World Economic Forum. (2020). The global gender gap report. http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2020.pdf.